



أمر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018، ببدء تنفيذ انسحاب "كامل" و"سريع" للقوات الأميركيّة من سوريا. وقد نجم عن هذا القرار الذي جاء عبر تغريدة في "تويتر" صدمة كبيرة في واشنطن، وبين حلفاء الولايات المتحدة الأميركيّة، خصوصاً أنه ترافق مع إعلان مسؤولين في البيت الأبيض نية الرئيس خفض القوات الأميركيّة العاملة في أفغانستان إلى النصف. ويخشى قادة سياسيون وعسكريون في واشنطن أن يترك قرار الانسحاب من سوريا فراغاً يملؤه خصوم الولايات المتحدة، وتحديداً روسيا وإيران، كما أن خروجاً أميركياً مبكراً قد يعيد بعث الحياة في تنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش). وتمثل أول تداعيات قرار ترامب الذي جاء توقّيته، كما يبدو، لأغراض داخلية متعلقة بشعبيّته، من دون تنسيق مع مستشاريه للأمن القومي، في استقالة وزير الدفاع، جيمس ماتيس، والبعوث الأميركي الخاص للتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلاميّة، الجنرال بريت ماكجورك، احتجاجاً على القرار. وقد عارض القرار أيضاً وزير الخارجية، مايك بومبيو، ومستشار الأمن القومي، جون بولتون، لكن محاولاتهم لثنِي ترامب عنه لم تُجد نفعاً.

مبررات ترامب

بحسب الرئيس ترامب، لم يعد ثمة مبرر لبقاء الولايات المتحدة في سوريا، بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلاميّة، ولا ينبغي لأميركا أن تكون "شرطي الشرق الأوسط"، تقدم التضحيات من أجل حماية الآخرين. وهي مقولات تلقى صدىً في الشارع الأميركي، حيث الأولوية للاقتصاد، وحيث تلقى شعارات مثل "أميركا أولاً" أو "على من يريد الحماية أن يدفع" بعض الرواج.

ورفض ترamp الانتقادات الموجهة لقراره، لناحية إيجاد فراغ في سوريا، تستفيد منه روسيا وإيران و"داعش"، معتبراً أن روسيا وإيران وآخرين "ليسوا سعداء بمجاورة الولايات المتحدة لأنهم سيضطرون إلى محاربة داعش (بأنفسهم)". كما أشار، في معرض تبريره القرار، إلى أنه اتفق مع الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، على أن تتولى تركيا القضاء على بقايا تنظيم داعش، بينما تتولى السعودية تمويل إعادة إعمار سوريا، وستقوم بذلك بدلاً من الولايات المتحدة. وقال: "وافقت السعودية على تقديم التمويل اللازم لإعادة إعمار سوريا بالنيابة عن الولايات المتحدة". وأضاف: "من الجيد أن تساعد دول فاحشة الثراء جيرانها، بدلاً من أن تقوم بذلك دولة عظمى على بعد خمسة آلاف ميل"، في إشارة إلى الولايات المتحدة، مختتماً بالقول "شكراً للسعودية".

ويتسق إعلان ترamp عن الدورين المحتملين لتركيا وال السعودية في سوريا مع قناعته التي طالما عبر عنها، وتمثل في أن حلفاء الولايات المتحدة الذين يعتمدون على مظلتها الحماية مطالبون بأن يدفعوا مقابل تلك الحماية، أو أن يقتسموا التكالفة مع الولايات المتحدة، أو أن يتحملوها وحدهم.

سياق القرار

يتخذ رفض ترamp فكرة أن تتولى الولايات المتحدة مسؤولية حماية الآخرين، أو خدمة مصالحهم من دون مقابل، بحسب رأيه، شكل عقيدة إستراتيجية جديدة، لكنه في الحقيقة سلوك سياسي ناجم عن أسباب داخلية وحسابات انتخابية، حتى لو كان مفعوله يشبه مفعول عقيدة إستراتيجية جديدة. ومعلوم أن سحب القوات الأمريكية من سوريا كان أحد الوعود الانتخابية التي سبق أن تعهد بها ترamp مرشحاً. وهناك محاولات واضحة أيضاً من ترamp، لشد عصب قاعدة دعمه اليمينية في مواجهة المشكلات القانونية والسياسية المتتصاعدة تجاهه، والمتعلقة بتحقيقات المحقق الخاص، روبرت مولر، بشأن توافق مزعوم بين حملته الانتخابية وروسيا في انتخابات عام 2016. ويمثل شهر كانون الأول/ ديسمبر الجاري واحداً من أسوأ الشهور في رئاسة ترamp، خصوصاً مع اقتراب التحقيقات منه شخصياً، ومن عائلته وأعماله، فضلاً عن استمرار النزيف في إدارته، متمثلاً في موجات الإقالات والاستقالات. وشهد تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 فوزاً كاسحاً للحزب الديمقراطي في مجلس النواب ضمن انتخابات التجديد النصفي. وهو ما يعني تعطيل أجندة الداخلية، فضلاً عن إجراء تحقيقاتٍ واسعةٍ ومكثفةٍ حوله شخصياً، وحول محيطه وإدارته. ونظرًا إلى أن سلطة الرئيس في حقل السياسة الخارجية أوسع منها في السياسة الداخلية، فربما اختار ترamp أن يستثمر فيها مبكراً قبل أن تتولى الأغلبية الديمقراطية رئاسة مجلس النواب مطلع العام الجديد 2019.

ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن قرار ترamp جاء في سياق اتصال هاتفي أجراه مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2018، رتب له بومبيو، بعد تهديد أنقرة بتنفيذ عملية عسكرية تستهدف المقاتلين الأكراد المدعومين من الولايات المتحدة في شمال شرق سوريا. وقد ساهم ماتيس وبومبيو وأخرون في إعداد ملاحظاتٍ لترamp يسترشد بها خلال الاتصال الهاتفي، لكي يقف في وجه العملية العسكرية التي تهدّد تركيا بشنّها شرق الفرات. إلا أن ترamp قبل شكوى أردوغان من أن الولايات المتحدة تقرّض الأمن التركي، بدعمها الأكراد، وردد على ذلك بتأكيده أن أميركا لا تريد البقاء في سوريا، واتخذ بناءً عليه قراره بالانسحاب، متجاهلاً ملاحظات مستشاريه.

وبحسب مسؤول أمريكي، فإن ترamp، بعد أن تلقى تأكيداتٍ من أردوغان بأن بلاده ستتولى مهمة محاربة "داعش"، خاطبه قائلاً: "هي (سوريا) لك إذاً، لقد انتهينا". وفي اليوم نفسه الذي أعلن فيه ترamp قراره الانسحاب من سوريا، أعلنت الخارجية الأمريكية موافقتها على بيع نظام باتريوت الصاروخي الأميركي لأنقرة بقيمة 3.5 مليارات دولار، من دون أن تربط ذلك بوقف صفة شراء تركيا منظومة الصواريخ الروسية "أس - 400"، كما كانت تشرط سابقاً. وبعد يومين من إعلان ترamp

قرار الانسحاب، أعلن أردوغان أن تركيا ستتولى المعركة ضد تنظيم داعش في سوريا، مع سحب الولايات المتحدة قواتها، مؤكداً أنها ستستهدف، أيضاً، وحدات حماية الشعب الكردية التي تدعمها واشنطن. وقد بدأت تركيا ترسل تعزيزات عسكرية إلى حدودها مع سوريا في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2018، على نحوٍ فُهم منه أنه تنفيذ لاتفاق بين الطرفين.

ردات الفعل

أثار قرار ترامب الانسحاب من سوريا قلقاً وردات فعل مستغربة داخل الولايات المتحدة وخارجها. وكان لافتاً الإدانات الصادرة عن قادة الحزب الجمهوري في الكونغرس إلى جانب الديمقراطيين. أما خارجياً، فأثار قرار ترامب الذي لم يسبقه تنسيق مع الحلفاء الإقليميين والدوليين (ما عدا تركيا) المخاوف من أن الولايات المتحدة تحت إدارة ترامب تنهج نهجاً انعزاليّاً. وبناءً عليه، لم تعد قوّة يمكن الركون إليها والاعتماد عليها، خصوصاً مع تزايد السياسات التوسعية الروسية والصينية، وهو ما جدّ الأصوات المطالبة أوروبياً، مثلاً، بضرورة بناء قدراتٍ دفاعيةٍ ذاتية. وقد فصلت رسالة الاستقالة التي بعث بها ماتيس تداعيات قرار الانسحاب على صدقية الولايات المتحدة، وعلى الأمان والاستقرار الدوليين. وعدّت هذه الرسالة توبيخاً نادراً من وزيرٍ كبير في الإدارة الأميركيّة لرئيسه. ويتلخص أهم المخاوف من قرار الانسحاب في ما يلي:

- سيعزز الانسحاب الأميركي نفوذ روسيا وإيران في سوريا. ومع المكاسب التي حققها النظام السوري في الأشهر الأخيرة على الأرض، بدعم منها، فإن انسحاباً أميركياً الآن يعني فقدان الولايات المتحدة مكانها على طاولة التسویات السياسية القادمة، وسيخلّ بالتوازنات القائمة على الأرض.

- سيمكّن قرار الانسحاب إيران من تعزيز نفوذها وتوسيعه في المنطقة، على الرغم من أن إدارة ترامب جعلت من احتواء إيران أولويةً قصوى لـاستراتيجيتها في المنطقة، ومنها سوريا. وسبق لبولتون أن قال، في أيلول/ سبتمبر 2018، إن الولايات المتحدة لن تنسحب من سوريا، إلا إذا انسحبت القوات الإيرانية والميليشيات المرتبطة بها. ولعل هذا أحد أهم أسباب معارضته بولتون وبومبيو قرار ترامب، وكلاهما من صقور الإدارة، عندما يتعلق الأمر بإيران. وقد أعلن مسؤول في البيت الأبيض أنّ واشنطن ستستمر في استخدام عناصر القوة الأخرى مع إيران، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية والضغط الدبلوماسي، غير أنّ من المشكوك فيه أن تنجح تلك العناصر وحدها في تحجيم نفوذ إيران المتنامي في المنطقة.

- يخشى المقاتلون الأكراد، وأنصارهم في واشنطن، مثل ماكجورك، أنّ انسحاباً أميركياً سيعني سحقهم من جانب تركيا. وبحسب مسؤول في إدارة ترامب، فإن ماكجورك حاول إقناع كبار المسؤولين في إدارة ترامب بالسماح للمقاتلين الأكراد بالتواصل مع نظام الأسد، في محاولة للتوصّل إلى اتفاق يحميهم من عملية عسكرية تركية، إلا أن جهوده، على ما يبدو، لم تحقق نجاحاً يذكر، وهو ما دعاه إلى تقديم موعد تقادمه إلى آخر شهر ديسمبر/ كانون الأول الجاري. وقد اعتبر الأكراد قرار ترامب "طعنة في الظهر".

- لحقت بتنظيم داعش هزائم كبيرة، وتمت استعادة معظم الأراضي السورية التي كان يسيطر عليها، بحيث إنه لم يعد يسيطر إلا على 1% من مساحة الأراضي التي كان يسيطر عليها سابقاً، إلا أن هذا لا يعني أن التنظيم انتهى كلياً في سوريا، أو حتى العراق. وبحسب تقدّيرات التحالف، فإنه لا يزال هناك نحو ألفي مقاتل من "داعش" في بلدة هجين السورية، في محافظة دير الزور، ويمكن أن يصل الرقم إلى ثمانية آلاف مقاتل، إذا تم احتساب المقاتلين المختبئين في الصحاري الواقعة جنوب نهر الفرات. بل إن تقرير المفتش العام لوزارة الدفاع الأميركيّة يقدّر عدد مقاتلي التنظيم في سوريا والعراق بنحو ثلاثين ألف مقاتل. وبحسب تقدّيرات الجنرال جوزيف دانفورد، رئيس هيئة الأركان الأميركيّة المشتركة، فإن الولايات المتحدة في حاجة إلى تدريب قوات محلية يراوح عددها بين خمسة وثلاثين ألفاً وأربعين ألفاً، في شمال شرق سوريا، للحفاظ على الأمان على المدى الطويل ولمّنع "داعش" من استعادة ما خسره من أراضٍ. ولم يتم تدريب إلا نحو 20% فقط من هذا العدد. وهو ما

خلاصة

اتُّخذ قرار الانسحاب من سوريا، وأصبح نهائياً الآن، إلا أن هذا لا يعني أنه سينفذ على الفور؛ فتحقيق ذلك سيطلب أسبوعاً، إن لم يكن شهوراً. وربما تلّجأ المؤسسة العسكرية إلى إبطاء وتيرة الانسحاب قدر الإمكان، وهي لن تُعدم الحاجة والمسوغات لذلك، على الرغم من إصرار الرئيس على إتمامه في وقتٍ سريع نسبياً. وتدرس وزارة الدفاع الآن خياراتٍ بديلة لوجودها المباشر على الأرض السورية؛ إضافة إلى الضربات الجوية التي ستستمر، فإنَّ ثمة حديثاً عن تشكيل فرق كوماندوز، تتمركز على الجانب الآخر من الحدود، تقوم بعمليات خاصة، كلما اقتضى الأمر، وهو ما أشار إليه ترamp خلال زيارته السرية الخاطفة للعراق. ويوجُد في العراق نحو خمسة آلاف جندي أمريكي، غير أن هذا كله لن يكون قادرًا على تعويض الغياب الأميركي الفعلي عن الأرض، خصوصاً إذا احتمَم التناقض بين القوى الساعية إلى ملء الفراغ.

باختصار، يُعدّ قرار ترamp في سوريا تعبيراً آخر عن الفوضى التي تثيرها إستراتيجيته للأمن القومي المنطلقة من شعار حملته الانتخابية "أمريكا أولاً"؛ إذ أثبتت قراره في سوريا، والآخر المنتظر في أفغانستان، حجم الهوة بين فهم ترamp الشخصي لهذه الإستراتيجية وفهم "المؤسسة" لها. ويمكن القول إن ترamp يبدو كمن لم يقرأ إستراتيجية إدارته ذاتها للأمن القومي، إذ يبقى اهتمامه منصباً على الحفاظ على قاعدة دعمه الشعبية التي تزداد أهميتها بالنسبة إليه كلما زادت المشكلات والتحديات القانونية والسياسية التي تواجهه.

المصادر: